الفصل الخامس

استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة العربية

الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح الرشدان

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مؤتة

استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة العربية

أ.د. عبد الفتاح الرشدان(*)

المقدمة:

لعل من نافلة القول أن المنطقة العربية كانت من أكثر مناطق العالم تأثراً بالتطورات الكبيرة والمتلاحقة التي حصلت منذ مطلع الألفية الثالثة إذا ما قورنت مع المناطق الأخرى، وخاصة أن الخطاب السياسي ووسائل الإعلام الغربية والأمريكية باتت تؤكد وتكرر أن هذه المنطقة هي بؤرة الإرهاب ومصدره الرئيس، وأن معظم الإرهابيين إن لم يكن جميعهم من المسلمين العرب. لقد أطلقت هجمات ١١/ ٩/ ٢٠٠١م العنان لعاصفة من الرؤى والتأملات في وسائل الإعلام الغربية حول طبيعة ما سمي بـ«التهديد الإسلامي» ونطاقه، وكان لذلك انعكاساته على صورة العرب والمسلمين في الغرب، وظهرت الأحكام السطحية والمتسرعة في تصريحات المسؤولين وهم يتحدثون عما يسمونه «الإرهاب الإسلامي»، أو عن «الجهاد الإسلامي» ضد الولايات المتحدة أو عن «حتمية الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية».

وقد كان لوسائل الإعلام الدور الكبير في توجيه مشاعر الشعوب في الغرب ضد عامة العرب والمسلمين، ومثل هذه الادعاءات جعلت الأضواء الدولية مسلطة بشكل واضح على هذه المنطقة، وأدت إلى زيادة حجم التحديات والمخاطر التي يتعرض لها النظام العربي منذ عدة عقود.

وقد بات واضحاً أن النظام العربي أخذ يتعرض لهزات كبيرة ومتكررة، فلو نظرنا إلى العقود الثلاثة الأخيرة؛ لوجدنا أن النظام كان يتعرض كل عشر سنوات لهزة كبيرة تكاد تعصف بالنظام تصيب أركانه كافة. فمع بداية الثمانينيات اندلعت حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران واستمرت لمدة ثماني سنوات، ومع بداية التسعينيات حدثت حرب الخليج الثانية إثر اجتياح العراق لدولة الكويت، وأدى ذلك إلى قيام تحالف دولي كبير قادته الولايات المتحدة في عاصفة الصحراء التي أدت إلى تحرير الكويت، وخلّفت انعكاسات سلبية متعددة في المنطقة العربية، ومع مطلع القرن الجديد كانت أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، وهي العملية الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة، واستهدفت مواقع اقتصادية وعسكرية في مدينتي نيويورك وواشنطن، وما نجم عنها من تداعيات وتأثيرات سلبية ألقت بظلالها على المنطقة العربية والعالم الإسلامي بشكل عام.

ومن الجدير بالذكر؛ أن الحادثتين الأولى والثانية قد ساهمتا بقوة في إضعاف النظام العربي وإنهاكه بشكل

(*) عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مؤتة.

غير مسبوق، وأدتا بالنتيجة إلى مزيد من الاضطراب والتخلف والتشتت الذي يعيشه الوطن العربي، كما خلقت جميع هذه الظروف حالة من الإحباط العام لدى النظام، وجعلته غير قادر على مواجهة ما يُفرض عليه من مخاطر وتحديات.

لذلك فقد جاءت أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١م لتفرض على النظام مزيداً من التهديدات والضغوط؛ إذ وجدت الدول العربية نفسها في مواجهة مباشرة، وفي دوامة الأحداث، ووسط دائرة من الشكوك والاتهامات. وقد جاءت هذه التهديدات لتضاف إلى حالة الانكشاف الاستراتيجي والتفكك التي كان يعيشه النظام العربي؛ بسبب تراكمات مختلفة ومتعددة المصادر، ومع ذلك؛ فإن هذه اللحظة المليئة بالتحديات والمخاوف تضع الوطن العربي في موضع الامتحان والمراجعة والبحث عن سبل الخروج من هذا المأزق، والعمل على قيام مشروع نهضة يضع الأمة العربية في مكانها الصحيح، فهل يمكن أن يكون ما حدث فرصة لقيام مشروع نهضة عربي يعيد صياغة أسس النظام العربي؛ انطلاقاً من إعادة ترتيب البيت من الداخل؛ جنباً إلى جنب مع تعزيز موقفه على الصعيد الدولي؛ من أجل بناء علاقاته الدولية على أسس جديدة ومتينة.

وفي ضوء الظروف التي تعرضت لها المنطقة العربية، وما أصاب البيئة الدولية من تطورات؛ تحاول هذه الورقة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١ ـ ما هي استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة العربية؟

أ ـ استراتيجيات الولايات المتحدة.

ب ـ استراتيجيات الاتحاد الأوروبي.

٢ ـ ما هو موقف الدول العربية والإقليمية تجاه هذه الاستراتيجيات؟

٣ ـ ما هو مستقبل الصراع في المنطقة؟

أولاً: استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة

يشهد العالم ظهور أوضاع جديدة على المستوى السياسي والاقتصادي والمنحى الاستراتيجي، فقد كان لانتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفييتي وانهياره، ثم حرب الخليج الثانية ١٩٩٠ـ١٩٩١م وما تركت من انعكاسات؛ أثر كبير في ظهور حالة فراغ في النظام الدولي، وبذلت الولايات المتحدة قصارى جهدها لملئه منفردة. وقد تأكدت صورة الولايات المتحدة بوصفها القوة الدولية العظمى الوحيدة في العالم؛ بعد أن تجمعت عناصر القوة بكل أشكالها العسكرية والاقتصادية والتقنية «التكنولوجية» لديها، وبدأت نتيجة لذلك تفرض وجودها وتدخلها في جميع القضايا الدولية والإقليمية، إلى درجة أصبحت معها «بوليس العالم»، وهذا الوضع الذي تتمتع به الولايات المتحدة في الوقت الحاضر يمكن أن يستمر لسنوات طويلة قادمة[1].

إن النظام الدولي بصورته الراهنة يتميز بتفوق الولايات المتحدة على سواها من الدول الكبرى، بالإضافة إلى أن التفاعلات (الأمريكية ـ العربية) من أكثر دوائر التفاعل كثافة، فالهجمات على نيويورك وواشنطن ترتبط بشكل مباشر بقضايا مركزية في النظام العرب؛ مثل الصراع «العربي ـ الإسرائيلي»، ومشكلة العراق، والبترول، وطبيعة النظم السياسية. ولذلك فإن البحث في استراتيجيات القوى الدولية تجاه المنطقة العربية يقتضي بالدرجة الأولى تناول استراتيجيات الولايات المتحدة، ثم استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه هذه المنطقة.

أ ـ استراتيجيات الولايات المتحدة والمنطقة العربية:

تعود أهمية المنطقة العربية بالنسبة إلى الولايات المتحدة إلى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، ويعود الاهتمام الأمريكي إلى المصالح الحيوية الأمنية والسياسية والاقتصادية المهمة الموجودة للولايات المتحدة في هذه المنطقة؛ بالإضافة إلى اعتبارات الحرب الباردة التي نشبت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، وما سببته من تنافس على النفوذ والمصالح في مختلف أنحاء العالم. وقد كانت المنطقة العربية من أهم مناطق الصراع على النفوذ بين القطبين؛ بحكم ما تحتويه من ثروات وموارد طبيعية تُعَدُّ على قدر كبير من الأهمية في التحكم في مجريات الصراع العالمي. كما كان لقيام الكيان الإسرائيلي عام ١٩٤٨م أكبر الأثر في اهتمام الولايات الأمريكية بالمنطقة؛ من خلال تعهدها بحماية أمن (إسرائيل) والمحافظة على سلامة وجودها؛ بما يضمن تفوقها في محيطها الإقليمي الأوسع؛ فضلاً عن الموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به الوطن العربي، ولما يحتويه من ثروة نفطية مهمة؛ بالإضافة إلى أنه يشكل شرايين التجارة والمرور الأكثر أهمية في العالم.

وبدون الدخول في طبيعة العلاقات التي تربط الولايات المتحدة بالدول العربية وتفصيلاتها، وكيفية تعاملها

(١) السيد أمين شلبي، أمريكا والعالم: أسئلة الهيمنة الأمريكية، شؤون عربية، العدد ١١١ خريف ٢٠٠٢م، ص ٢١.

مع هذه الدول؛ فقد كان اجتياح العراق للكويت في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م فرصة ذهبية بالنسبة إلى صانع القرار الأمريكي لكي يجد الادعاءات والحجج القانونية والأخلاقية التي تسوِّغ بها واشنطن تعبئة دول العالم ضد العراق؛ من أجل تكوين تحالف عسكري دولي بحجة تحرير الكويت.

ومما لا شك فيه أن الدوافع الحقيقية التي دفعت واشنطن إلى هذا السلوك؛ هي حماية مصالحها وتحقيق أهدافها المختلفة في المنطقة، والتي من أبرزها تعزيز وجودها العسكري، ومن ثَم السيطرة على منابع النفط والتحكم به.

وفعلاً تحقق للولايات المتحدة ما كانت تصبو إليه، فبالإضافة إلى تحرير الكويت تم تدمير العراق بوصفه قوة إقليمية، وتم فرض الحصار عليه إلى أجل غير مسمى، وأصبح الوجود العسكري الأمريكي حقيقة واقعة في المنطقة وبترحيب من دول عربية.

واتسم الوجود الأميركي بالمقارنة بمرحلة ما قبل حرب الخليج بالكثافة والفاعلية غير المسبوقة؛ لدرجة أن بعض الدول العربية أخذت تشارك في تكاليفه التي تقدر بمليارات الدولارات، هذا فضلاً عن صادرات السلاح الأمريكي التي كانت في تراجع بعد الحرب الباردة، إلا أنه بفضل حرب الخليج عاد الطلب له من جديد وبشكل متزايد[١].

ومن نتائج حرب الخليج الثانية وآثارها في النظام العربي وأمنه القومي؛ أن أمريكا جعلت أمن دول الخليج العربي منفصلاً عن أمن الدول العربية، فقد سعت واشنطن لإجهاض مشروع عربي حاول أن يربط أمن دول الخليج العربي مع الأمن العربي؛ من خلال ما اتُفق عليه في إعلان دمشق؛ بحيث يكون هناك ترتيب أمني معين يشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست بالإضافة إلى سوريا ومصر؛ لأن واشنطن ترغب ـ بل تصر ـ على الانفراد بالهيمنة على منطقة الخليج والوجود الدائم فيها، واستبعاد أي صيغة يمكن أن تمثل بديلاً للوجود الأمريكي[٢].

منذ أن أخذ النفوذ الأمريكي بالازدياد، وأصبحت الهيمنة الأمريكية تتجذر وتترسخ في المنطقة؛ أمعنت الولايات المتحدة في زيادة دعمها لـ (إسرائيل)، وأصبح الانحياز الكامل لوجهة النظر الإسرائيلية هو أبرز سمات موقف واشنطن تجاه موضوع الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)؛ حيث لم تتوقف واشنطن عند هذا الحد؛ بل أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش دعمها المطلق لجميع الأعمال والانتهاكات التي تمارسها حكومة اليمين المتطرف الإسرائيلي بزعامة رئيس وزرائها آرييل شارون.

---

(١) السيد أمين شلبي، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط؟، شؤون عربية، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢م، ص ٢٩.

(٢) خالد الدخيل، الولايات المتحدة والعالم العربي: كيف ينبغي أن نفهم الانحياز الأمريكي؟، شؤون عربية، العدد ١١١ خريف ٢٠٠٢م، ص ٥١.

يشير بعض الباحثين إلى أن هناك جملة من الحقائق المتعلقة بالواقع القائم في الصراع والخاصة بأمريكا، وحليفتها بريطانيا، ومن أبرز هذه الحقائق[1]:

١ ـ استمرار أمريكا في اعتماد استراتيجية عدائية تجاه الأمة العربية ومشروع إنهاضها، تقوم على عرقلة هذا المشروع والعمل على إحباطه؛ بُغْيَة السيطرة على ثروات المنطقة، والتحكم في موقعها الاستراتيجي وتوظيفه لصالحها، وقد اعتمدت الكيان الإسرائيلي ركيزة أساسية في هذه الاستراتيجية.

٢ ـ ركزت هذه الاستراتيجية ـ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة ـ على دائرة الحضارة الإسلامية بالنظر إليها على أنها العدو بعد زوال خطر الشيوعية، وتبنت فكرة صدام الحضارات، واستهدفت تشويه الحضارة الإسلامية.

٣ ـ تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة ـ وما زالت ـ سياسة دعم الكيان الإسرائيلي العسكري، وتحويل الكيان الإسرائيلي لأكبر قاعدة عسكرية، وحاملة طيران لأمريكا خارج حدودها.

٤ ـ عملت واشنطن ـ تنفيذاً لمتطلبات استراتيجيتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ـ على إقامة «نطاق الشرق الأوسط» الإقليمي في دائرة الحضارة الإسلامية ضمن إقامة النظام العالمي الجديد الذي رفع شعاره جورج بوش الأب عام ١٩٩١م إبان زلزال الخليج، والهدف من ذلك هو إحكام السيطرة على الدائرتين العربية والإسلامية، وقطع الطريق على مشروع الإنهاض العربي، وذلك بجعله بديلاً عن النظام العربي الذي عملت على تجميده. وفي هذا السياق اتجهت الولايات المتحدة إلى محاولة فرض حل عنصري للقضية الفلسطينية ينهي الصراع العربي الصهيوني، وهكذا عملت على إبرام (اتفاق أوسلو) بين (إسرائيل) ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو الاتفاق الخاص بإقامة حكم ذاتي مؤقت في الضفة الغربية وقطاع غزة في أيلول عام ١٩٩٣م.

٥ ـ تبنت إدارة جورج بوش الابن بعد نجاحها خطوطاً سياسية تنطلق من الاستراتيجية الأمريكية، وتتفق مع سياسات الإدارة السابقة في الأمور السياسية. وسَرَّعَت منذ توليها في ٢٠/ ١/ ٢٠٠١م تطبيق هذه الخطوط؛ حيث أطلقت يد حكومة مجرم الحرب آرييل شارون لإنهاء الانتفاضة بالقوة، وشجعت الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

٦ ـ تابعت بريطانيا القيام بدورها المساند للسياسة الأمريكية المتكامل مع الدور الأمريكي الذي حدَّده تفاهم الحليفين، سواء في مجلس الأمن، أو في الاتحاد الأوروبي؛ بما يناسب أمريكا، أو في الميدان في مواجهة العراق.

٧ ـ تشهد أمريكا في الوقت الراهن تحركاً مكثفاً لما يُعرف بـ (الصهيونية المسيحية) التي تؤمن بشريط مشاهد يتضمن: إقامة إسرائيل، ودعوة اليهود إلى أرض الميعاد، وإعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى، ووقوع معركة «هرمجدون» في سهل «مجدو»؛ وصولاً إلى عودة المسيح ونزوله إلى الأرض، وحكمه العالم حتى تقوم الساعة الألفية.

---

(١) انظر: التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية «حلقة نقاشية» المستقبل العربي، العدد ٢٧٢، تشرين أول ٢٠٠١م، ص ٢٧ ـ ٣٠.

٨ ـ وتشهد الولايات المتحدة وبريطانيا ـ على المستوى الشعبي فيهما ـ بروز قوى تعارض استراتيجيتهما الخاصة؛ باعتماد القاعدة الاستعمارية الصهيونية ركيزة لها، والسياسات المنبثقة عن هذه الاستراتيجية، ومن هذه القوى الأمريكيون من أصل عربي، والأمريكيون من أصول وأقوام مسلمة آسيوية وإفريقية، وقد بدأ هؤلاء تنظيم أنفسهم واكتسبوا خبرات التعامل مع النظام السياسي الأمريكي فيما يخص مراكز القوى والانتخابات؛ الأمر الذي يزيد في تأثير تنظيماتهم داخلياً.

ومما يميز السياسة الأمريكية خلال التسعينيات النزعة التدخلية السافرة في الشؤون الداخلية لدول مستقلة ذات سيادة، فقد استغلت الولايات المتحدة ظهور مبدأ التدخل لأغراض إنسانية؛ أي التدخل العسكري لتحقيق احترام حقوق الإنسان؛ طبقاً لما تراه الدول القوية أو ما تراه أقوى هذه الدول من مسوِّغات، وقامت بتطبيقه أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها؛ خاصة في شمال العراق، وتعددت أبواب التدخل الأمريكي، وأخذت بالازدياد في الشؤون الداخلية لكثير من الدول العربية، وشمل التدخل الجوانب المتعلقة بالخصوصية الثقافية والدينية. وقد وصل التدخل أَوْجَهُ مع صدور قانون التحرر من الاضطهاد الديني الذي فرض عقوبات على السودان، وتضمن تهديداً بمعاقبة دول عربية أخرى.

السياسة الخارجية الأمريكية فيما بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر:

مع قدوم القرن الحادي والعشرين؛ تحققت للولايات المتحدة الأمريكية كل مقاييس القوة التقليدية؛ حيث لا توجد قوة أو كتلة في الكفة الأخرى من الميزان على سطح الكرة الأرضية يمكنها أن تقف في وجه الولايات المتحدة، وتمنعها من أي عمل تريد فعله على المستوى الدولي؛ وخاصة أن إدارة الرئيس جورج دبليو بوش يهيمن عليها تيار متشدد من المحافظين، يصر بكل عناد على أنه لا بد من أن يمارس القوة؛ حتى يثبت أنها القوة الأكثر فعالية في العالم اليوم[١].

وقد أخذت الولايات المتحدة تقدم نموذجاً غير مسبوق في العلاقات الدولية؛ سوف يكون له مضاعفات شديدة في التعقيد للشؤون العالمية، حيث وصل السلوك المتعالي للسياسة الخارجية الأمريكية ذروته بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، واكتسب أبعاداً خطيرة جداً حين أصبحت العدوانية العمياء ـ كما وصفها بعض المحللين ـ هي إحدى سمات هذا السلوك، ولم يُبذل أي جهد لمحاولة استيعاب دروس وعبر من هذه الأحداث، وتجاهلت إدارة الرئيس بوش كل الملاحظات والنصائح التي يقدمها أصدقاؤها، وكانت الولايات المتحدة مستعدة للاستماع فقط إلى خطاب التأييد والتعاطف، وكانت صماء بالنسبة إلى أي أجندة أخرى، حتى لم تَعد الأمم المتحدة تحظى في نظر واشنطن بأي نوع من الاحترام أو الاهتمام مهما كان شكله.

وقد انقلب النظام الدولي في واشنطن فجأة إلى نظام دولي له جدول أعمال من بند واحد؛ هو محاربة ما أطلقوا عليه «الإرهاب الدولي»؛ بأي ثمن وفي أي مكان، وكان على القضايا الأخرى أن تتنحى جانباً تاركة

(١) مايكل هدسون: مأزق إمبريالية إدارة المناطق الجامحة، المستقبل العربي، العدد ٢٨٤، تشرين أول ٢٠٠٢م، ص ٥٠.

مكان الصدارة. ووصل بها الأمر إلىٰ درجة القيام بحرب شاملة ومدمرة ضد أفغانستان؛ بحجة محاربة الإرهاب، ثم انتقلت إلىٰ فلسطين لكي تمارس واشنطن غطرستها في دعم رئيس حكومة (إسرائيل) آرييل شارون، والنظر إليه بوصفه رجل سلام مقابل ملاحقة الشعب الفلسطيني صاحب الأرض المحتلة، والذي يعاني من كل صنوف الظلم والتعذيب، وإلصاق تهمة الإرهاب بهم. وأعطت واشنطن (إسرائيل) الضوء الأخضر لترتكب أبشع الجرائم والحصار والقتل والتعذيب؛ متخطية بذلك كل الخطوط الحمراء، ثم قامت واشنطن بتجاهل بل ضربت عرض الحائط بكل اعتبارات المصالح المشتركة، والحاجات المتبادلة بينها وبين بعض الأنظمة العربية[1].

ويبدو من تتابع التطورات أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر قد سهَّلَتْ مهمة الولايات المتحدة في توحيد المشهد العالمي في المواجهة، وهي تستخدم في ذلك مبدأي: (الحاجة، والقوة)، فمن المعروف أن معظم الدول منشغلة في مشكلاتها الخاصة، فروسيا منشغلة بمشكلاتها في الشيشان، والصين بمشكلاتها في الغرب، والهند بمشكلاتها في كشمير، والباكستان بمشكلاتها الاقتصادية والسياسية، فقد سمحت المواجهة بمبدأ المقايضة لتزويدها بين الحين والأخر بزخم ووقود إضافي[2]. وهكذا استغلت الولايات المتحدة ظروف الدول الأخرىٰ وجعلت من الحدث وما يتبعه من خسائر مسوِّغاً لكي تعطي واشنطن نفسها الحق والشرعية لاستخدام جميع الأساليب للمواجهة.

وقد استثمرت واشنطن هذه الأحداث لإظهار وجود عدو جديد هو الإسلام والعرب، وذلك انسجاماً مع الثقافة الأمريكية التي تحتاج دائماً إلىٰ خلق عدو؛ منذ الهنود الحمر مروراً بالنازية والشيوعية، لتحفيز الأداء الداخلي؛ مما أدىٰ بالفعل إلىٰ خلق الكراهية ضد العرب والمسلمين، حيث تشير أحد استطلاعات الرأي التي أجريت في ربيع عام ٢٠٠٢م ـ علىٰ سبيل المثال ـ أن هناك شعوراً متبادلاً تغلب عليه الكراهية في تسع دول مسلمة وفي الولايات المتحدة؛ مما قد يجعل المنطقة العربية مرشحة لمواجهة غير متكافئة[3].

ومما يؤكد سياسة الولايات المتحدة العدوانية أن واشنطن بدلاً من أن تبحث عن جذور أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وأسبابها في السياسات العدوانية الأمريكية تجاه العرب والمسلمين والقضية الفلسطينية، وخاصة سياستها المتحيزة طول نصف قرن لـ (إسرائيل)؛ فإن الإدارة الأمريكية ـ وجميع من يدور في فلكها ـ راحت تنحىٰ باللائمة والمسؤولية علىٰ المسلمين؛ معتقدة أن الخلل فيهم، وأنهم سبب الإرهاب لأسباب كامنة في المجتمعات العربية والإسلامية وفي إدراكها للعالم الخارجي[4].

ومن هنا؛ أخذت تطلق رسالتها التي تركز فيها علىٰ ضرورة تنقية المجتمعات الإسلامية وتنظيفها من كل العوامل التي تساعد علىٰ نمو الإرهاب، وطالبت الرسائل التي أطلقتها واشنطن بمعالجة الأوضاع التربوية

(١) محمد نور الدين: «نظام الهستيريا» الجديد، شؤون الأوسط، العدد ١٠٨، خريف ٢٠٠٢م، ص ٢ ـ ٣.

(٢) جاسم خالد السعدون: أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وانعكاساتها علىٰ منطقة الخليج، المستقبل العربي، العدد ٢٨٥، تشرين ثاني، ٢٠٠٢م، ص ٣٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٤) أسامة الغزالي حرب: هل استوعب الأمريكيون درس ١١/ ٩/ ٢٠٠١م؟، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢م، ص ٨٤.

والتعليمية، وضرورة العمل على تعديل المناهج الدراسية؛ حتى يتحول الإسلام إلى دين محبة وسلام.

وقد أتبعت واشنطن ذلك بالدعوة إلى إصلاحات سياسية، وإرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحرية الصحافة، وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني، وإقامة شركات اقتصادية وتعليمية، وذلك للحد من نفوذ الجماعات الإسلامية في الدول العربية.

اتجاهات متطرفة في السياسة الخارجية الأمريكية:

لقد كان لانتماء المخطِّط الرئيس لهجمات ١١ أيلول/ سبتمبر - حسب الادعاءات الأمريكية - محمد عطا إلى مصر، ومعظم الذين قاموا بتنفيذ التفجيرات إلى المملكة العربية السعودية - ضربة قوية لأسس العلاقات القوية التي تربط هاتين الدولتين بالولايات المتحدة.

وخاصة أن هذه الدول الحليفة للولايات المتحدة رفضت المشاركة في الحرب الأمريكية في أفغانستان، وظهر نتيجة لذلك في الولايات المتحدة تيار بلوره عضوَا الكونجرس الأمريكي «جون ماكين»، «وجوزيف ليبرمان» اللذان اتهما مصر والسعودية بممارسة دور مزدوج، وأن عليهما تحديد موقفهما من الإرهاب، وقد بدأت واشنطن بمراجعة سياستها الخارجية تجاه حلفائها في المنطقة، واتجهت إلى فتح القضايا الخلافية المسكوت عنها مع هذه الدول، والتي تتعلق بالملف الداخلي، ونظام شرعية الحكم في هذه الدول[١].

وفي سياق الحملة الأمريكية ضد السعودية؛ قام «لورانت مورافتيش» الباحث في مؤسسة راند (Rand) الأمريكية المشهورة، وذات النفوذ الواسع في توجيه سياسة واشنطن الخارجية وصياغتها؛ بتقديم تقرير إلى وزارة الدفاع الأمريكية في ١٠/ ٧/ ٢٠٠٢م يتهم فيه السعوديين بأنهم ناشطون في كل مستوى من مستويات سلسلة الإرهاب؛ من المخططين إلى الممولين، ومن الضباط إلى المشاة، ومن العقائديين إلى الدعائيين، ويقول: «إن السعودية تدعم أعداءنا، وتهاجم حلفاءنا»، ويصفها بأنها «نواة للشر، والمحرك الرئيس له في الشرق الأوسط، والمناوئ الأخطر في المنطقة»؛ داعياً في النهاية إلى تغيير النظام في بغداد؛ ليتغير النظام في السعودية[٢]. ويذهب التقرير إلى أبعد من ذلك ليطالب باحتلال مناطق البترول، وتجميد الأرصدة والودائع السعودية في الولايات المتحدة[٣].

ومن هنا؛ فإن السعودية - حسب هذا الزعم - تتقدم دول محور الشر، «فإذا كانت إيران، والعراق، وكوريا الشمالية، أركان هذا المحور؛ فإن السعودية هي نواته، وبالتالي فالسعوديون أعداؤنا»، كما يرى الكاتب الأمريكي «فكتور هاستون» في مقالته تحت هذا العنوان، في مجلة «كومنتري» الأمريكية اليهودية.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مايو ٢٠٠٢م، ص ٣٢٤.

(٢) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) أحمد سليم البرصان: اللوبي الصهيوني والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٦٦.

وعلىٰ الرغم من محاولة المسؤولين التقليل من أهمية هذا التقرير؛ مؤكدين أنه لا يعكس وجهة النظر الرسمية الأمريكية؛ فإن الشرخ أصبح واضحاً في العلاقات بين الجانبين، فالرياض تعرف أن تسريب هذا التقرير للصحافة يمثل رسالة واضحة من قِبَل بعض التيارات المتشددة في إدارة الرئيس بوش الابن[1].

ثم يأتي بعد ذلك دور مصر لتُعاقب بوقف مساعدات بقيمة ١٥٠ مليون دولار علىٰ قضايا خلافية؛ مثل قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية) في القاهرة، والحكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات لاتهامه بالعمل ضد مصر لصالح جهات خارجية، وما صاحبها من هجوم إعلامي أمريكي علىٰ أوضاع حقوق الإنسان، وحرية التعبير في مصر، وعلىٰ إثر ذلك مضت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن في تحويل ربط المساعدات المالية باحترام حقوق الإنسان إلىٰ سياسة، وقد أصبح العالم العربي والإسلامي هدفاً مباشراً لكل هذه السياسات[2].

وبعد مرور بعض الوقت علىٰ أحداث ١١سبتمبر/ أيلول تراجعت حاجة الولايات المتحدة نسبياً إلىٰ العرب في عملية بناء التحالف الدولي المناهض للإرهاب، وأخذت واشنطن تُدرج بعض منظمات عربية في قائمة الجهات التي تمارس الإرهاب؛ مثل (حزب الله)، و(حركة المقاومة الإسلامية حماس) و(الجهاد الإسلامي)، وجرىٰ كذلك تهديد لبعض الدول العربية مثل سوريا ولبنان بدعوىٰ أنهما تساندان الإرهاب. وقد طلب ريتشارد بيرل رئيس مجلس الدفاع إعداد تقرير وتسريبه لوسائل الإعلام؛ بهدف تشويه صورة السعودية وتسخيره لمصلحة (إسرائيل)، وطلب بيرل أن يكون التقرير تحت عنوان (ماذا يجب أن تكون الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط؟)[3].

ويصور التقرير الهجوم العسكري علىٰ العراق هدفاً تكتيكياً، والسعودية هي الهدف الاستراتيجي، ومصر هي الجائزة الكبرىٰ، وبطبيعة الحال؛ فإن هذه الدول الثلاث ـ بالإضافة إلىٰ سوريا ـ تشكل المحور الأساسي للنظام الإقليمي العربي.

ويبدو واضحاً أن الاستراتيجية الغربية بعد ١١أيلول / سبتمبر التي تقودها واشنطن تضع العرب في وضع أسوأ مما كان عليه الحال قبل هذه الأحداث، بل إن النظام الدولي بعد ١١ سبتمبر يحاول إبقاء العرب علىٰ هامش التفاعلات الدولية، بل ويستهدف بعض الدول العربية، ولا يتورع عن استباحة كل مقومات النظام العربي؛ الأمر الذي سوف يؤدي إلىٰ تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والوطن العربي؛ بما في ذلك الدول التي كانت تعدُّ من أصدقاء الولايات المتحدة.

---

(١) محمد نور الدين، مرجع سابق، ص ٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٣.

(٣) إليكسي فيشمان: الأمريكيون يميلون إلىٰ تغيير وجه الشرق الأوسط، صحيفة يديعوت أحرونوت، ٦/ ٩/ ٢٠٠٢ م، مترجم في صحيفة القدس العربي، ٧ـ ٨/ ٩/ ٢٠٠٢م، ص ٩.

ويبدو جلياً أن التطورات التي صاحبت الحرب ضد الإرهاب وتفاعلاتها ما زالت مستمرة حتى الوقت الراهن، وأن العديد من الدول العربية تقع ضمن قائمة الدول المستهدفة ضمن الحملة ضد الإرهاب؛ مثل اليمن، والصومال، وبعضها الآخر مهدَّد بفرض عقوبات عليه؛ مثل سوريا، السودان، ولبنان، وليبيا، بعد ضرب العراق.

وفي هذا السياق جاء تقرير الخارجية الأمريكية السنوي حول الإرهاب، والذي صدر في بداية شهر أيار/ مايو ٢٠٠٢م لتُرَوِّج لمزاعمها عن هذه الدول بوصفها مارقة، حيث وضع التقرير أربع دول عربية هي العراق، وسوريا، وليبيا، والسودان على رأس الدول الراعية للإرهاب؛ متهماً إياها بامتلاك أسلحة بيولوجية، وكيماوية، وسعيها إلى الحصول على السلاح النووي[١].

الاستراتيجية الأمريكية والصراع (العربي ـ الإسرائيلي):

بعد فوز آرييل شارون بمنصب رئيس الوزراء في (إسرائيل)؛ طرح مشروع للتسوية السياسية يتضمن إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، ناقصة السيادة، على مساحة لا تتجاوز ٤٢٪ من أراضي الضفة الغربية، تبدأ بقطاع غزة أولاً، على أن تتحكم (إسرائيل) في رسم حدودها، وتكون معابر الحدود الخارجية والمجال الجوي تحت سيطرتها، ورفض تفكيك المستوطنات، وأن تبقى القدس الموحدة عاصمة (إسرائيل) الأبدية، مع إصرار شارون على ما أسماه تسوية مرحلية طويلة الأمد؛ أي تأجيل البحث في القضايا الأساسية المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية إلى مدى زمني غير محدد، وقد أيدت إدارة الرئيس بوش الابن هذه الرؤية الإسرائيلية، ولم تسمح للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بالاتصال معها، كما رفضت التعامل معه استجابة للمطالب الإسرائيلية[٢].

وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وما تبعها من تعبئة الأجواء السياسية ضد الفلسطينيين ـ تمكنت الحكومة الإسرائيلية من تجديد الثقة في تحالفها مع واشنطن، ولفتت الأنظار إلى أن حربها مع الفلسطينيين مشابهة للحرب الأمريكية على الإرهاب، وأن ما عانته الولايات المتحدة من هذه العملية الإرهابية هو نفسه ما تعانيه (إسرائيل) من الإرهاب الفلسطيني، وأن غزة والضفة الغربية هما «تورا بورا» الفلسطينية (نسبة إلى الجبال التي تحصنت فيهما قوات طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان). وقد كانت الظروف مواتية لصالح (إسرائيل) منذ أن تجاهلت واشنطن الفساد الإسرائيلي، والتجاوز الذي تمارسه للقانون الدولي في فلسطين. كما أن واشنطن لم تلحظ التناقضات التي شابت سياستها الفلسطينية في غمرة حماسها للخطاب الإسرائيلي، فوصفت المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وسوَّغت التصرفات الإجرامية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل؛ بحق (إسرائيل) بالدفاع المشروع عن النفس، وصمَّت آذانها عن سماع المطالب الفلسطينية المتعلقة بكف يد (إسرائيل)

---

(١) محمود خليل: مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد ١١/ ٩/ ٢٠٠١م، السياسة الدولية، العدد ١٤٩، يونيو ٢٠٠٢م، ص ٢٤٢.

(٢) محمد خالد الأزعر: السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد ١١ سبتمبر، محددات الاستمرار والتغيير، شؤون عربية، العدد ١٠٩ ربيع ٢٠٠٢م، ص ٤٥.

عن استخدام الأسلحة الأمريكية في اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني، واستخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) في الأمم المتحدة لإحباط النداء الفلسطيني بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال[١].

ولا شك أن العرب قد دفعوا ثمناً سياسياً باهظاً يتعلق أساساً بانعكاس أحداث ١١ أيلول / سبتمبر على الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)، ففي البداية كان هناك زخم دبلوماسي عربي قوي يدفع باتجاه قطع الطريق على (إسرائيل)؛ حتى لا تستغل الأحداث التي وقعت ضد الولايات المتحدة في تحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية في المنطقة، وذلك بمطالبة الولايات المتحدة أن تنظر بعين الاعتبار إلى (إرهاب الدولة) الذي تمارسه (إسرائيل) ضد الشعب الفلسطيني، وكذلك حث الإدارة الأمريكية على أن لا تشارك (إسرائيل) في أي عمل عسكري تحت مظلة التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب[٢].

ومن الأمور المهمة في موقف واشنطن تجاه الصراع (العربي ـ الإسرائيلي) أن الرئيس بوش قَبِلَ الدمج الذي قامت به حكومة شارون؛ وهو دمج حربها الخاصة ضد ما أطلقت عليه الإرهاب الفلسطيني مع حرب أمريكا ضد الإرهاب الدولي، فلم يَعُد يَهُم واشنطن كثيراً العداء الذي يكنه الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي لأمريكا، ومن ثَمَّ رأت الإدارة الأمريكية أنه لا داعي للجوء إلى الدبلوماسية لتسوية الصراع (العربي ـ الإسرائيلي) قبل بدء المرحلة الثانية من الحرب على الإرهاب، والتي بدأتها فيما بعد بضرب العراق.

ومن الواضح أن الموقف المحافظ الجديد في الإدارة الأمريكية؛ يتذيل ـ بلا حياء ـ لجدول الأعمال الموالي الذي تتبناه القوى الإسرائيلية والنفوذ الصهيوني في واشنطن[٣].

«شير جراهام فوللر» أحد أبرز المتخصصين في المخابرات الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط؛ قال: معلقاً على تحالف التيار المحافظ في الإدارة الأمريكية مع النفوذ الصهيوني: «إنه سيورط الولايات المتحدة في صراع مع العالم الإسلامي، فقد ظهر جدل حول الإسلام: تسود فيه الأصوات اليهودية المؤيدة (لإسرائيل) والمسيحية على نحو ساحق في وسائل إعلام أقل انفتاحاً وليبرالية، بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل عام، وفي أعقاب هذه الأحداث تتحالف الولايات المتحدة على نحو عميق مع الحكومة الإسرائيلية الأكثر تشدداً في التاريخ»[٤].

لقد ساعدت أفعال الحكومة الإسرائيلية في حملة الولايات المتحدة ضد الإرهاب، وساهمت في صياغتها الأيديولوجية مباشرة داخل أروقة السلطة الأمريكية، وأصبحت السياسة والأفعال الإسرائيلية مسألة داخلية أمريكية، وليست مجرد مسألة من مسائل السياسة الخارجية الأمريكية، لقد أعطت واشنطن بالاتفاق مع

---

(١) المرجع السابق ص ٤٥.

(٢) عمار علي حسن: العالم العربي والنظام الدولي بعد ١١ سبتمبر؛ محاولة لتحديد الغرم بين ماض يزاحم، وحاضر يتبلور، شؤون عربية، العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢م، ص ١٥٤ـ١٥٥.

(٣) مايكل هدسون، مرجع سابق، ص ٥١.

(٤) جراهام فوللر: السياسة الأمريكية ما بعد ١١ سبتمبر تزرع بذور التراجع العالمي، صحيفة الرأي الأردنية، عمان ٥/ ٩/ ٢٠٠٢م.

(إسرائيل) تعريفاً للإرهاب أحادي الجانب ويخدمها نفسها[١].

ويتضح التحيز الأمريكي لـ (إسرائيل) من خلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش الابن في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢م، والذي قدم فيه رؤيته للسلام، فقد تألف الخطاب من ١٨٦٧ كلمة، حيث خصصت ألف كلمة منها لانتقاد الفلسطينيين، وتوجيه اللوم والمطالب إليهم، بينما تناولت ١٣٧كلمة فقط ما ينبغي أن تعمل (إسرائيل)[٢].

وقال بوش إن الإرهاب هو الذي يُجبر(إسرائيل) على الإبقاء على الاحتلال، وليس أن الاحتلال هو الذي يولد المقاومة والإرهاب، ووصف شارون بأنه رجل سلام، ودعا بوش إلى دولة مؤقتة بدلاً من أن يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية بالمعنى الكامل، وتجاهل بوش في خطابه عرض السلام المقدم من الدول العربية في مؤتمر القمة العربي في بيروت الذي انعقد في آذار ٢٠٠٢م؛ باستثناء النص على تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) حتى قبل إنهاء الصراع (الفلسطيني ـ الإسرائيلي). وهكذا فقد أصبحت سياسة الليكود الإسرائيلية هي سياسة أمريكا في المنطقة[٣].

الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق:

يعدُّ العراق من أهم الدول المدرجة على القائمة الأمريكية لما يسمى بـ «الدول المارقة» منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١م، وتتمثل مشكلة العراق بتوقف عمل المفتشين الدوليين خلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد توقف الحوار بين العراق والأمم المتحدة منذ شهر شباط ١٩٩٨م، ورفض العراق قرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ الصادر في كانون الأول ١٩٩٩م؛ بخصوص تشكيل لجنة جديدة تابعة للأمم المتحدة «الأنموفيك» للتفتيش والرقابة على الأسلحة في العراق.

وقد كان الموقف الأمريكي ـ وخاصة إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن ـ أكثر تشدداً تجاه العراق، حيث تبنت هذه الإدارة في حملتها الانتخابية لهجة متشددة ضد العراق، وكان فريق إدارة بوش (نائب الرئيس، ووزير الدفاع، ومستشارة الأمن القومي) من أنصار توجيه ضربة أمريكية للعراق؛ بهدف الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين.

وكان الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة وبريطانيا إلى مجلس الأمن في أيار ٢٠٠١م، والمعروف بنظام «العقوبات الذكية» ضد العراق قد أخفق لعدم اقتناع بقية الدول الأعضاء في مجلس الأمن بهذا المشروع، وعند

---

(١) سميح قرسون: جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، المستقبل العربي، العدد ٢٨٤، تشرين أول ٢٠٠٢م، ص ٣٦.

(2) Ali. Abunimah "Bush`s speech- Avision for permanent war" 24 June 2002, (http://www.Electrointifada. Net.

(٣) سميح قرسون، مرجع سابق، ص ٣٤ـ ٣٥.

حدوث هجمات ١١ أيلول / سبتمبر كانت العراق الدولة الوحيدة التي أعلنت تفهمها لما تعرضت له الولايات المتحدة من هجمات على واشنطن ونيويورك، حيث رأت أنه رد فعل مشروع على السياسات الأمريكية الخاطئة تجاه الشرق الأوسط، كما أدانت العراق الحرب الأمريكية على أفغانستان، وفي الوقت نفسه لم تظهر أي أدلة على تورط العراق في هجمات ١١ أيلول / سبتمبر، أو تورط الحكومة العراقية بهجمات الجمرة الخبيثة التي كانت بعض المؤسسات الأمريكية قد تعرضت لها في ذلك الوقت.

وبعد النصر السريع الذي تحقق للولايات المتحدة في أفغانستان؛ تصاعد الخطاب الأمريكي بشأن القيام بعمل عسكري ضد العراق في إطار الحرب على الإرهاب، وذلك بحجة أن العراق ما زال يمتلك أسلحة الدمار الشامل؛ خاصة في ظل توقف عمليات الرقابة والتفتيش الدولية منذ عام ١٩٩٨م، وفي ٢٦/ ٢/ ٢٠٠١م هدد الرئيس بوش صراحة العراق إذا رفض عودة المفتشين الدوليين، وبدت واشنطن مصرّة على أن مشكلة العراق لم تعد مجرد التزام بالتفتيش الدولي؛ بل تتعلق بأسلحة دمار شامل، وأن الحكومة العراقية قامت بتنشيط برنامجها النووي مرة أخرى في غياب عملية التفتيش الدولية[١]، وأن النظام العراقي هو نظام مارق يمثل وجوده بحد ذاته تهديداً لأمن الولايات المتحدة، وأن المخرج الوحيد هو عمل عسكري، سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو بصورة منفردة[٢].

وقد شهدت اللهجة الأمريكية المتشددة ضد العراق موجة صعود بعد هجمات١١ أيلول/ سبتمبر مباشرة، ولكن هذه اللهجة المعادية تراجعت لفترة؛ لتعاود الصعود مرة أخرى في خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس بوش في ٢٩/ ١/ ٢٠٠٢م، حيث لم تترك الإدارة الأمريكية مجالاً للشك وقتها في أنها مصرّة على شن عملية عسكرية هجومية شاملة بقصد القضاء على النظام العراقي، وقد وضع العراق على رأس محور الشر، فقد كان ما حدث في ١١ أيلول/ سبتمبر ليس في صالح العراق؛ لما أحدثته هذه الهجمات من تغيرات عميقة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وأصبحت واشنطن أقل استعداداً للتسامح مع الاتجاهات المعادية لها وللغرب؛ في ظل إدارة يمينية مفتونة بقدرة الولايات المتحدة على الفعل، وانطلاقاً من هذا أصبحت تميل إلى القضاء على المراكز المعادية لها أكثر من اهتمامها بمعالجة أسباب الغضب والكراهية تجاهها[٣].

رأت الإدارة الأمريكية أن القضاء على حكم الرئيس العراقي صدام حسين؛ سيفتح الطريق أمام تطورات إيجابية كبيرة في الشرق الأوسط، فالقضاء على نظام صدام حسين وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق؛ يمكن أن يؤدي إلى تغيير شكل الشرق الأوسط بالكامل؛ بمعنى تغيير موازين القوة السياسية بين القوى المتشددة والمعتدلة، وإطلاق موجة الإصلاح السياسي، وتسهيل التقدم باتجاه تسوية الصراع (العربي-الإسرائيلي)؛ من

(١) محمد عبد السلام: تعقيدات الهجوم العسكري الأمريكي المحتمل على العراق، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٩٣.
(٢) التقرير الاستراتيجي العربي، مرجع سابق، ص ٩٩-١٠١.
(٣) جمال عبد الجواد، السياسة الأمريكية تجاه العراق: تشدد يميني وهوس أمني، السياسة الدولية، العدد، ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٨٩.

خلال تخفيف المعارضة التي تواجهها التسوية السلمية[١].

وتعتقد واشنطن أن تغيير النظام في العراق، وتسليم السلطة لنظام جديد يدور في فلك الولايات المتحدة؛ سوف يؤدي بالنظام إلى الاعتراف بـ(إسرائيل)، وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهذا يحقق هدفين للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهما ضمان تدفق النفط بأسعار معقولة، وضمان أمن (إسرائيل)[٢].

وبدا واضحاً أن التوجهات الأمريكية إزاء العراق تتسم بإصرار الولايات المتحدة على غزو العراق وتغيير النظام فيه، فلم توجد أي احتمالات لحل الصراع القائم بين الولايات المتحدة والعراق؛ إذ لم تطرح إمكانية التعايش السلمي، ولم تطرح احتمالات لتسوية المشكلة القائمة بين الجانبين إلا في إطار سيناريو واحد أشار إليه وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في ١٩/ ٩/ ٢٠٠٢م، وهو أن يتخلى الرئيس العراقي صدام حسين عن السلطة، وأن ينفي نفسه اختيارياً مع عائلته خارج العراق[٣]، وفي هذا الإطار كان التوجه المسيطر في أمريكا هو اتباع الأداة العسكرية في التعامل مع النظام العراقي، وقد تبلورت تلك الاستراتيجية بفعل الحرب في أفغانستان؛ حيث أدى الانهيار السريع لحركة طالبان إلى ظهور تصور داخل بعض مؤسسات صنع القرار الأمريكي؛ يعتقد بإمكانية تكرار التجربة الأفغانية في العراق.

وكان «باتريك سيل» قد قال: إن المراقبين للسياسة الأمريكية يحددون أربعة بنود في برنامج الإمبرياليين الجدد والمتطرفين من مؤيدي «ليكود»[٤]:

١ ـ أولاً وقبل كل شيء الحرب ضد العراق، ففي عام ١٩٩١م كان أنصار (إسرائيل) يضغطون بكل الوسائل لشن حرب ضد العراق كرد أوحد لاحتلال الكويت من قِبَل صدام حسين. وقد استبعدوا تماماً أي حل دبلوماسي للأزمة آنذاك. وهم اليوم يرددون النغمة نفسها، فإسقاط صدام حسين هو أهم هدف استراتيجي لـ (إسرائيل) وأميركا. ولعل المناورات الحربية التي تقوم بها القيادة المركزية بقيادة الجنرال تومي فرانكس في قطر هي تجربة مفضوحة للحرب ضد بغداد.

٢ ـ البند الثاني في برنامج الصقور؛ هو بالطبع دعم (إسرائيل)، وتأييد شارون في استخدام القوة لسحق المقاومة الفلسطينية، فمبدأ «الأرض مقابل السلام» مرفوض تماماً. ويستعاض عنه بمبدأ «السلام عن طريق القوة العسكرية». أما عرض شارون بمنح ٤٠ ٪ من الضفة الغربية للفلسطينيين؛ فهو وسيلة بارعة لإيهام الأمريكيين بأن شارون تبنى «رؤية» بوش بإقامة دولة فلسطينية.

---

(1) Jeffry Gedmin, collecting the Anti- Terror coalition policy Review, no. lo9. October- November 2001.

(٢) عماد جاد: إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر، ٢٠٠٢م، ص ١١١.

(٣) محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص ٩٣.

(٤) باتريك سيل: جدول أعمال البيت الأبيض إزاء العرب، صحيفة الرأي الأردنية، عمان ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٢م.

٣ ـ يرهق الصقور الصهاينة كل أعصابهم لإفساد علاقات أميركا بالعالم العربي ـ وبخاصة المملكة العربية السعودية ـ؛ وذلك بغية تكريس العلاقة بـ (إسرائيل) واحتكارها للنفوذ المهيمن على السياسة الأمريكية.

ولقد كانت السياسة الأمريكية قائمة على أساس السعي إلى إقامة توازن بين صداقتها للمملكة، وعلاقاتها الاستراتيجية بـ (إسرائيل)، وعليه فإن هدف الحملة الإعلامية ضد السعودية هو إخراج المملكة من المعادلة.

٤ ـ والهدف الرابع هو الطموح (النيوكولونيالي) في ترجيح ميزان القوى في الشرق الأوسط، وجعله يميل نهائياً لكفة أميركا و(إسرائيل). ويوصف هذا الهدف أحياناً بـ «إعادة رسم خريطة العالم العربي» أو بـ «الإمبريالية الديمقراطية»، وذلك لطرح فكرة استخدام القوة العسكرية الأمريكية للقضاء على الأنظمة العربية الغاشمة ـ بدءاً ببغداد ـ كمقدمة لإدخال الديمقراطية، وإصلاحات «غربية» أخرى.

ويقوم تحليل الصقور على أساس أن الأنظمة العربية هي اليوم في غاية الضعف، من ثم فهي واضحة وجاهزة للتعديل والتجديد.

* * *

ب ـ استراتيجيات الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية

تسعى دول الاتحاد الأوروبي بحكم الموقع الجغرافي والمصالح المشتركة مع المنطقة العربية؛ إلى إيجاد استراتيجية واحدة وقائية ومتحركة تجاه الوطن العربي؛ من أجل تحقيق عدة أهداف؛ أهمها[1]:

١ ـ العمل على إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها المنطقة العربية، وفي مقدمتها مشكلات الصراع (العربي ـ الإسرائيلي).

٢ ـ تقوية الروابط مع الدول العربية، أو توسيع العلاقات معها في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية؛ بحيث تقوم بين الطرفين شراكة تخدم مصالح كل منهما.

٣ ـ السعي الدؤوب، وبكل الوسائل لإقامة تكامل إقليمي متعدد الأطراف بين دول البحر الأبيض المتوسط، وهو هدف قديم عملت الدول الأوروبية على تحقيقه على مر العصور.

ومن هذا المنطلق حاولت أوروبا خلال عقد التسعينيات أن يكون لها سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، ومما ساهم أيضاً بالقيام في هذه المحاولات هو انهيار الاتحاد السوفييتي، وتفكك الكتلة الاشتراكية، وظهور مخاطر جديدة تهدد الأمن والاستقرار في أوروبا، وشعور أوروبا بضرورة أن يكون لها دور مؤثر في منطقة الشرق الأوسط.

---

(١) بكر مصباح تنيره: العرب في المنظور الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي: التحديات والطموح، شؤون عربية، العدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢م، ص ١٧٣.

فعلى صعيد الصراع (العربي ـ الإسرائيلي) واجهت أوروبا تحديات حقيقية أضعفت من قدرتها على التأثير في عملية السلام، وذلك بسبب موقف الولايات المتحدة الذي كان يميل إلى اتجاه عدم التدخل بالقدر الكافي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وعدم اللجوء إلى الضغط على (إسرائيل) لحفزها على حل هذا الصراع، كما أن (إسرائيل) نفسها كانت تعترض على أي دور أو نشاط يمكن أن تقوم به أوروبا بشكل مستقل عن الدور الأمريكي؛ لاعتقادها أن موقف أوروبا أكثر قرباً من وجهة النظر العربية. ومع أن أوروبا اكتفت في ضوء المشاركة في مؤتمر مدريد بصفة مراقب فقط؛ فإنها أطلقت مبادرة في آذار عام ١٩٩٨م قُدِّمت من خلال وزير الخارجية البريطاني روبن كوك، وأصدر الاتحاد الأوروبي بياناً أعلن فيه أن الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ومخالف للقانون الدولي.

ولكن الولايات المتحدة من جهتها لم تظهر تأييدها لهذه المبادر الأوروبية، كما أنها لم تعلن عن رفضها لها؛ مما أعطى القوى اليهودية والنفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة وبريطانيا الضوء الأخضر لشن حملة ضد هذه المبادرة؛ مما أدى إلى إخفاق هذه المبادرة قبل أن يتم الإعلان عنها رسمياً.

وبادرت أوروبا عن طريق «خافيير سولانا»، و«ميجيل مورا تينوس» ممثلا الاتحاد الأوروبي في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٢م إلى طرح فكرة عقد مؤتمر دولي؛ في اجتماع ضم: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة. ورأسه «وليم بيرنز» مساعد وزير الخارجية الأمريكي.

ولكن أمريكا اعترضت على هذه المبادرة، وعندها طالب «سولانا» بتأييد المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس الفرنسي جاك شيراك في أواخر عام ٢٠٠١م، والذي يطالب فيها بإجراء انتخابات في المناطق الفلسطينية، إلا أن الوفد الأمريكي في الاجتماع المشار إليه رفض المبادرة الفرنسية، وطالب فقط ببحث القضايا الأمنية، وممارسة الضغوط على السلطة الوطنية الفلسطينية؛ حتى تقوم بتنفيذ ما هو مطلوب منها لمكافحة الإرهاب[١].

وعوضاً عن تقديم أي مبادرة من جانب فرنسا أو الاتحاد الأوروبي؛ أيدت فرنسا المبادرة التي طرحها الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي في كانون ثاني ٢٠٠٢م، ولكن الولايات المتحدة اتخذت موقفاً متحفظاً تجاه هذه المبادرة.

وقد أعرب الاتحاد الأوروبي في إعلان بتاريخ ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٢م عن رغبته في استئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ مطالباً بأن تركز المفاوضات على العناصر الآتية[٢]:

---

(١) سعيد عكاشة: المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط: خربشات في جدار صلب، رؤية عربية، السياسة الدولية، العدد ١٤٨، أبريل ٢٠٠٢م، ص ٧٩.

(٢) جون ماركو، أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة «رؤية فرنسية»، السياسة الدولية، العدد ١٤٨ أبريل ٢٠٠٢، ص ٧٥.

أ ـ مبادئ مؤتمر مدريد، وخاصة تلك التي تتعلق بالسلام في الأرض المحتلة.

ب ـ قرارات مجلس الأمن الدولي رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨.

ج ـ الاتفاقات المُوَقَّعَة بين الطرفين وآثارها الفعلية على الأرض، وكذلك التقدم الذي تحقق في المفاوضات السابقة.

د ـ حق (إسرائيل) في الوجود السلمي داخل حدود آمنة ومُعْتَرف بها على المستوى الدولي، وكذا حق الشعب الفلسطيني في إنهاء الاحتلال، وإنشاء دولة فعلية وديمقراطية.

هـ ـ التفاوض على الجوانب المتعلقة بالوضع الدائم وقضايا القدس واللاجئين؛ من خلال تسوية الوضع الراهن؛ استناداً إلى تطبيق مجمل توصيات تقرير ميتشل، ومن خلال إرساء منظور للتسوية السياسية للصراع.

و ـ تطبيق المبادئ نفسها في تسوية المشكلات القائمة مع سوريا ولبنان.

ويبدو الاختلاف واضحاً بصورة أكثر منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وما حصل في مؤتمر وزراء الخارجية الأوروبي في اجتماع كاسيري بإسبانيا في ١١/ ٢/ ٢٠٠١م؛ من توجيه وزير الخارجية الأمريكي كولن باول الرسالة التالية: «يجب على حلفاء الولايات المتحدة عدم اتخاذ مواقف معارضة لها»، وقد استمرت الضغوط الأمريكية؛ إذ تخلت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي الذي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل السياسي والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد على ضرورة وقف العنف كشرط لا بد منه من أجل إطلاق المبادرات[١].

وهكذا؛ فإن الموقف الأوروبي ما زال غير قادر على بلورة اتجاه واضح ومستقل عن الهيمنة الأمريكية والاعتراضات الإسرائيلية، وهو موقف متردد ومتذبذب وعاجز عن التأثير في مجريات الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)، وإن الدول الأوروبية غير متفقة فيما بينها على موقف واحد تجاه هذا الموضوع.

أما على صعيد موقف الاتحاد الأوروبي من العراق؛ فمن المعروف أن الدول الأوروبية بقيت منذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١م تؤيد المواقف الأمريكية؛ باستثناء فرنسا التي حاولت بالتعاون مع روسيا أو الصين في بعض الأحيان الخروج على الموقف الأمريكي. وكان الاتحاد الأوروبي يطالب العراق بتنفيذ كل القرارات الدولية، ولكنه لم يقدم أي مبادرة بخصوص رفع الحصار عن بغداد.

أما بعد أحداث ١١ سبتمبر؛ فقد استمرت الدول الأوروبية بمطالبة العراق بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشكل صارم، وإجبار العراق ضمن إطار توافق دولي على قبول عودة المفتشين، وقد رفض الاتحاد الأوروبي تصريحات بوش في خطابه حول حالة الاتحاد؛ عن إمكانية قيام واشنطن بعمل منفرد ضد العراق[٢].

---

(١) سعيد عكاشة، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) جون ماركو، مرجع سابق، ص ٧٥.

ويتضح أن هناك خلافاً بين أوروبا والولايات المتحدة التي تسعى إلى معالجة القضايا العالمية ـ وقضايا الشرق الأوسط خاصة ـ بشكل أُحادي، وقد كان موقف أوروبا أكثر وضوحاً في إظهار موقفها المتماسك في التعبير عن سياستهم الخارجية في الشرق الأوسط، والتحدث بصوت واحد، والتصرف بشكل متضامن على الساحة الدولية[1].

فقد أخذت إدارة بوش منهجاً انفراديّاً فجّاً عن طريق تجنيب أو استبعاد أي طريق ودي للتعامل أو التدخل في منطقة الشرق الأوسط؛ سواء كان من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة أو فرنسا أو روسيا.

وعلى صعيد الموضوع العراقي؛ فلم يكن هناك طرف أوروبي متحمس لضرب العراق باستثناء بريطانيا وإسبانيا، أما فرنسا وألمانيا وإيطاليا؛ فإن مواقفها توزعت بين الاعتراض الصريح والاعتراض الخجول أو الصامت؛ في ظل عدم وجود أي شرعية دولية أو قرار صادر عن مجلس الأمن يوفر مظلة دولية ـ مهما كانت صورته ـ للقيام بتوجيه ضربة ثانية للعراق، ويبدو أن مواقف الدول الأوروبية بالإضافة إلى روسيا والصين؛ قد شكلت نوعاً من الضغط بالإضافة إلى عوامل أخرى على واشنطن لعرض المسألة العراقية على مجلس الأمن الذي اتخذ القرار رقم ١٤٤١، وهذا القرار تم التوصل إليه بعد أكثر من شهرين بين شد وجذب، ففي الوقت الذي أصرّت فيه أمريكا على ضرورة السماح باستخدام القوة، تراوحت مواقف بقية أعضاء مجلس الأمن في المرة الأولى بعدم الحاجة إلى قرار جديد، وفي المرات اللاحقة بألا يعطى صك على بياض لأمريكا باستخدام القوة بشأن إعادة فرق التفتيش على أسلحة الدمار الشامل، وقد قبل العراق هذا القرار، وبدأت فرق التفتيش عملها في العراق منذ شهر تشرين الثاني ٢٠٠٢م، إلا أن واشنطن أقدمت على تغيير النظام العراقي بالقوة؛ الأمر الذي لا علاقة له بالمنطق الدولي[2].

وبشكل عام؛ فإن دول الاتحاد الأوروبي أكدت اختلافها مع المنهج الأمريكي، ولم توافق واشنطن على نظرية محور الشر التي تضم العراق وإيران؛ بناءً على أن أي عمل عسكري ضد العراق أو إيران فيه تهديد لمصالحها الحيوية في منطقة الشرق الأوسط.

ويتضح أن أجندة الخلاف الأمريكية ـ الأوروبية تتسع لتشمل قضايا عديدة، ولكنها لم تصل إلى درجة معارضة أو رؤية واضحة ضد السياسة الأمريكية الحالية المتعجرفة، فعلى الرغم من اتساع هذه الأجندة فإنها ليست جادة أو ندِّية، فهي تتشكل وتتبدل في سياق التَّرَاتُبِيَّة السياسية التي تقدّم الولايات المتحدة كيد طولى تلحقها الأطراف الأخرى[3].

نخلص إلى القول: إن دول الاتحاد الأوروبي على الرغم من مصالحها المتعددة والمتشابكة في الوطن العربي،

---

(١) المرجع السابق، ص ٧٦.

(٢) خالد الحروب: الولايات المتحدة وأوروبا بعد ١١ سبتمبر: تعزيز الانفرادية الأمريكية والتهميش الأوروبي، شؤون عربية، العدد ١١١، خريف ٢٠٠٢م، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٧ـ٤٩.

وروابطها الثقافية والسياسية والاقتصادية مع الدول العربية؛ فإن مواقفها ما زالت تقتصر في المطالب على التأييد اللفظي للقضايا العربية، وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؛ دون أن تتجاوز ذلك إلى اتخاذ قرارات فعلية أو مواقف عملية ضد (إسرائيل)[1]، ومن هنا فإن موقف أوروبا تجاه القضايا التي تهم الوطن العربي ما زال مشتتاً وضعيفاً وغير قادر على بلورة استراتيجية موحدة للاتحاد الأوروبي تمثل تحدّياً قويّاً للسياسات الأمريكية التي تتصرف بشكل منفرد، وإن أوروبا قد قبلت لنفسها أن يكون موقفها في الصف الثاني، وتركت لواشنطن حرية الحركة على الساحة الدولية. ويبدو أن أوروبا لا تتحمل قطيعة مع الولايات المتحدة، وإنما تتجه إلى التعامل الهادئ معها، ومجاراتها في بعض خطوط سياستها الخارجية، وقد يكون ما يشجع أوروبا على هذه المواقف المزدوجة والمترددة هو تأكدها أن هذه المواقف لن تضر مصالحها في المنطقة؛ لأن موقف الوطن العربي متردد وغير قادر على الفعل، ولاعتقاد الدول الأوروبية أيضاً أنها ليست مطالبة باتخاذ مواقف أكثر تشدداً من مواقف الدول العربية نفسها تجاه هذه القضايا.

(١) سعيد رفعت: الاجتياح الإسرائيلي بين الأهداف والنتائج، شؤون عربية، العدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢م، ص ١٢.

ثانياً: موقف الدول العربية والإقليمية تجاه الاستراتيجيات الدولية

أ ـ موقف الدول العربية:

يتضح مما سبق أن الوطن العربي يواجه هجمة شرسة على ثقافته وفكره، حتى الإنسان العربي نفسه الذي ـ كما وصفه الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ـ أصبح مُدَاناً حتى تثبت براءته، أو حتى تخضع إرادته وتخضع عزيمته، بل إن النظام العربي مطلوب تطويقه أو إذابته؛ وذلك من أجل تهيئة الجو العام لنظام إقليمي في الشرق الأوسط يمارس فيه العرب أدواراً ثانوية تابعة تخدم استراتيجيات عالمية خارجية لا تتفق بالضرورة مع مصلحة العرب، وتقع في إطار مفهوم العولمة التي لم تتضح معالمه كلها لنا بعد[1].

ويمكن القول: إن ١١ أيلول/ سبتمبر يعدُّ لحظة تاريخية مهمة من مشهد طويل للعلاقة بين الإسلام والغرب، ويضع العرب والمسلمين أمام استحقاقات كثيرة لا بد من مواجهتها، ويطرح علامات استفهام عن مدى مصداقية مشروع الحداثة الغربية، وعن درجة نجاح العولمة في توفير شروط حياة آمنة على هذا الكوكب، وخاصة أن الولايات المتحدة كشفت من خلال معالجتها لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عن عقل الهيمنة الذي يهمش ـ في لحظة استنفار عسكرية واحدة ـ كلَّ شيء ما عدا القوة، وصخب المعارك، وخلق عدو خطير يهدد قيم العدالة والحرية.

وفي الوقت الذي شهد ويشهد فيه الوطن العربي كل هذا الهجوم الخارجي، وتتجاهل فيه القوى الدولية قبول الرأي العام العربي والإسلامي وتطلعاته؛ فإن النظام العربي يشهد مزيداً من التفكك والتبعثر الداخلي؛ بالإضافة إلى حالة من التخبط وعدم الاستقرار في المشاريع والتوجهات المطروحة، وربما تكون هذه الحالة هي امتداد للهجوم الخارجي المتواصل، وإلى سلسلة الهزائم العربية الكبرى التي كانت هزيمة الخامس من حزيران عام١٩٦٧م واحدة من أهمها، والتي تمثل معاني النكسة والهزيمة في الوعي العربي.

ويظهر من التجارب الماضية، وبما لا يترك مجالاً للشك، أن النظام العربي غير قادر على إيجاد آلية تسهم في ضبط الصف، ورأب الصدع، وتخفيف الاختناقات التي يتعرض لها، وهذا ما يؤكد أن النظام يمر بأزمة حقيقية تستدعي البحث في طبيعة المتغيرات والأسباب التي أسهمت في تردي النظام، ومعرفة التهديدات والتحديات التي على العرب مواجهتها والتصدي لها. وتشير الأوضاع التي تمر بها الدول العربية إلى أنها من أكثر المتضررين في ظل الظروف الدولية الراهنة، وذلك يعود إلى ما يأتي:

١ ـ أن التطورات الهائلة التي شهدها العالم على كل المستويات الدولية والإقليمية؛ تأتي في وقت لم تعد فيه

(١) عمرو موسى، كلمة أمين عام جامعة الدول العربية في منتدى الإعلام العربي، دبي، ١٨/ ٤/ ٢٠٠٢م، شؤون عربية، العدد ١١٠، صيف ٢٠٠٢م، ص ٥.

الدول العربية قادرة على تحمل تلك الصدمات ومواجهتها، وما ترتبه من آثار؛ إذ إن معظم هذه الدول ما زالت تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، والضعف الاقتصادي، وارتفاع مستوى الأمية.

٢ ـ أن الدول العربية ـ كما يبدو ـ تفرض عليها ظروف جديدة تساق فيها إلى الدخول في مرحلة صعبة بشكل منفرد، ودون تنسيق وتعاون فيما بينها؛ مما يضعف من قدرتها على التنافس والصمود أمام التطورات الجديدة في ظل هيمنة تكتلات اقتصادية وسياسية عملاقة وسيطرتها.

٣ ـ أن معظم الدول العربية تشهد حالة ركود سياسي، وهي منهمكة في الوقت الراهن في التعامل مع مشكلات داخلية عديدة ومهمة؛ مثل ارتفاع مستوى الفقر، ومعدلات البطالة، وانخفاض الدخل القومي، وتراكم الديون، وازدياد النمو السكاني، وانتشار الفساد السياسي والإداري.

٤ ـ تعثر عملية السلام التي انطلقت في مؤتمر مدريد ١٩٩١م، وعدم جدية (إسرائيل) في التوصل إلى أي حلول شاملة ونهائية لموضوع الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)؛ إذ إن (إسرائيل) التي يقودها زعيم اليمين المتطرف آرييل شارون قد ضربت عرض الحائط بكل الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين «اتفاقية أوسلو»، وهي مستمرة في سعيها إلى السيطرة على المنطقة؛ من خلال المشروعات أو الاستراتيجيات التي تتبناها بالاتفاق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إن جميع هذه الأسباب والمعطيات تحول دون تركيز العرب على مسائل المحافظة على الهوية، وتؤدي كذلك إلى غياب الاستراتيجية الواضحة والهدف المشترك. وخاصة أن أحداث ١١ أيلول / سبتمبر قد جعلت الدول العربية على رأس المتهمين بالإرهاب، والدين الإسلامي هو مصدر الإرهاب، وأنه سوف ينهزم في ظل صراع الحضارات كما انهزمت الشيوعية.

وقد انعكست الأوضاع السائدة في الدول العربية على ردود الفعل فيها على الهجمات، حيث ذهب الاتجاه الغالب في الوطن العربي إلى إدانة هذه الهجمات، مع الإشارة إلى أن السياسة الأمريكية غير العادلة والمنحازة لـ (إسرائيل) كانت هي السبب في وقوع هذه الهجمات، وقد أعلنت جميع الدول العربية ما عدا العراق إدانتها للهجمات على الولايات المتحدة، وأبدت استعدادها للوقوف مع الولايات المتحدة في التحقيقات التي سوف تتم بهذا الخصوص.

إن العوامل التي تقدَّم الحديث عنها تشير بشكل واضح إلى أن النظام العربي غير قادر على التأثير في مصالح الدول الأخرى، وأن تفاعل هذا النظام مع القوى الأخرى ضعيف جداً، بل إنه متلقٍ لأفعال الآخرين أكثر منه متفاعلاً، وحتى في تلك النواحي التي من المفروض أن يكون للعرب فيها دور مؤثر ـ مثل النفط، والغاز، وشراء الأسلحة، والسلع، والخدمات ـ نلاحظ أنه لا توجد رؤية مشتركة ولا رابط على الحد الأدنى من المصالح يجمعهم. هذا بالإضافة إلى أن الأوضاع الاقتصادية السلبية التي يعيشها الوطن العربي تضعف من مركز العرب

التفاوضي، وتجعله عرضة للتقسيم والانخراط في مشروعات بديلة مطروحة من قبل الآخرين؛ مثل السوق الشرق أوسطية، أو الشراكة المتوسطية مع أوروبا(١).

وعلى مر السنين؛ فإن النظام العربي لم يستطع أن يحقق أي نجاحات تذكر في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية؛ مثل التنمية السياسية والاقتصادية والتعليمية.

وحتى في مجال الأمن القومي؛ فإن الدول العربية ما زالت عاجزة عن كسب الصراع مع (إسرائيل)، بل إنها عاجزة عن توفير الحماية والأمن للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ومما يؤكد عجز العرب السياسي أنه في أعقاب اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠م؛ كانت معظم الدول العربية متفقة على ضرورة إخراج العراق من الكويت، لكن هذه الدول كانت عاجزة سياسيّاً عن تحقيق ذلك؛ مما أدى إلى قدوم الولايات المتحدة ـ وهي قوة أجنبية ـ حتى تنجز المهمة(٢).

ومما يمتاز به النظام العربي من ميزات الضعف؛ أنه من السهل استعداء الدول العربية بعضها ضد بعض بسهولة؛ مما يؤدي إلى الدخول في صراعات بينية تؤدي إلى هدر الموارد، وخلق مصالح وأطماع مشروعة وغير مشروعة للآخر في الوطن العربي، هذا إضافة إلى ما تحدثه هذه الصراعات البينية من تفتيت وضعف للموقف التفاوضي الجماعي للعرب(٣).

وحتى مؤسسة القمة العربية التي كان يعقد العرب الأمل على عودتها إلى الحياة؛ فإنها على الرغم من عودتها إلى الانعقاد، وفي ثلاثة مؤتمرات قمة متتالية منذ عام ٢٠٠٠م وحتى ٢٠٠٢م ـ لم تحقق أو لم تصل إلى مستوى الطموح والأمل الذي كان معقوداً عليها.

ففي مؤتمر القمة العربي غير المعتاد الذي عُقد في القاهرة خلال تشرين أول ٢٠٠٠م ـ أقر المجلس ملحقاً خاصاً ضمن ميثاق جامعة الدول العربية؛ حول الانعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة؛ بصفته أعلى سلطة، في شهر آذار من كل عام، بدءاً من عام٢٠٠١م، وجاء في الملحق أن مهام المجلس في مستوى القمة هو النظر في القضايا المتعلقة باستراتيجيات الأمن القومي بكل جوانبه، وتنسيق السياسات العليا للدول العربية تجاه القضايا ذات الأهمية الإقليمية والدولية(٤).

وفعلاً؛ فقد عُقد كلٌّ من مؤتمر عمان الدوري الأول في الوقت المحدد له في آذار ٢٠٠١م، ومؤتمر بيروت الدوري الثاني في العام الذي يليه في آذار ٢٠٠٢م، وكانت أهم القضايا التي طرحت على جدول أعمال هذه المؤتمرات هي التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، والعنف الذي تمارسه (إسرائيل) في الأراضي

(١) جاسم خالد السعدون، مرجع سابق، ص ٤٢.
(٢) خالد الدخيل، مرجع سابق، ص ٥٠.
(٣) جاسم خالد السعدون، مرجع سابق، ص ٤٢.
(٤) محمد المجذوب، مؤسسة القمة العربية.. تحديات وآفاق، دراسات شرق أوسطية، العدد ١٦، صيف ٢٠٠١م، ص ٤٦.

الفلسطينية، والسبل الكفيلة بمواجهة هذه التطورات، وكذلك الملف العراقي ـ الكويتي، وإمكانية تجاوز المحنة التي حدثت في حرب الخليج الثانية. وبالإضافة إلى ذلك تمت مناقشة اتخاذ قرار بشأن البرنامج التنفيذي لإصلاح الجامعة العربية.

إلا أن الملاحظ أن القمم الثلاثة الأخيرة قد ناقشت موضوع الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)، وثابرت هذه القمم على سياسة ثابتة تجاه هذا الموضوع، وتكاد الألفاظ نفسها أن تكون قد استخدمت في صياغتها، وتقوم هذه السياسة على تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام الشامل والعادل، وأن أي تراجع من قِبَل (إسرائيل) عن الالتزامات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة السلمية سوف يضطر جميع الدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه (إسرائيل) في إطار عملية السلام[1].

أما موضوع العلاقات العربية الأمريكية في الإطار العالمي؛ فقد اتسمت قرارات القمم العربية بصفة عامة بالعقلانية إزاء الولايات المتحدة، وكانت تتجاهل المواقف الأمريكية المنحازة لـ (إسرائيل). وبذلك؛ فإن القمم العربية مارست أكبر قدر ممكن من ضبط النفس السياسي تجاه السياسة الأمريكية، ولكن التطورات بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في العلاقات العربية الأمريكية أدت إلى إدخال تعقيدات جديدة في هذه العلاقات، وظهر تباين كبير بين المفهومين الأمريكي والعربي للإرهاب، وفي إطار تعريف واشنطن للإرهاب وضعت فصائل فاعلة في حركة التحرير العربي والفلسطيني على لائحة الإرهاب، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة انتقلت في إطار مواجهتها للإرهاب من دور الانحياز المطلق لـ (إسرائيل) إلى موقف المشاركة الكاملة معها في وأد حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وامتداد مواجهتها للإرهاب إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية العربية؛ بما يمكن أن يتبع ذلك من مواجهة عسكرية مع بعض الدول العربية[2].

ب ـ موقف القوى الإقليمية:

مما يزيد الأوضاع العربية سوءاً في المنطقة العربية؛ أن العلاقات العربية مع القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار أحياناً، وبالتوتر أحياناً أخرى:

فالعلاقات العربية مع تركيا ليست مستقرة، وأحياناً تتخذ مساراً عدائياً، وبشكل عام؛ فإن تركيا تشكّل تحدياً للوطن العربي وتهديداً للأمن القومي العربي؛ بسبب وجود قضايا خلافية قديمة ـ حديثة؛ مثل قضايا الحدود مع بعض الدول العربية؛ مثل سوريا والعراق، وقضية المياه؛ حيث تثير تركيا هذه المسألة من أجل التدخل في شؤون المنطقة العربية؛ بسبب تحكمها في المنابع الأساسية لنهري دجلة والفرات، وإقدامها على اتباع سياسات مائية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي لكل من سوريا والعراق[3].

---

(١) أحمد يوسف أحمد: مهام ضرورية أمام قمة بيروت، شؤون عربية، العدد ١٠٩، ربيع ٢٠٠٢م.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤.

(٣) فايز سارة، العرب في المرحلة الراهنة وآفاق العمل العربي المشترك، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ١٥، ربيع ١٩٩٥م، ص ١٥٠.

وقد قامت تركيا بعد حرب الخليج الثانية بانتهاك السيادة العراقية؛ لأن العراق الضعيف كان يغري بما هو أكثر من مجرد التلويح بالعقاب، ومن ثم دخلت القوات التركية لمطاردة الأكراد داخل الأراضي العراقية في الشمال، وكانت الغارات الجوية على العراق إبَّان حرب الخليج الثانية تنطلق من قواعد تركية، وبشكل عام؛ فإن موقف تركيا من الأزمة العراقية غير ثابت ومتأرجح؛ بحسب المصالح التركية وارتباطها بالولايات المتحدة، فقد طالبت تركيا برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق لما يلحق ذلك من خسائر بالاقتصاد التركي، كما أن وجهة نظر تركيا كانت تقوم على رفض الضربة العسكرية الأمريكية للعراق، وذلك لعدة أسباب؛ منها ما هو اقتصادي، ومنها ما يتعلق بالمسألة الكردية، وما يمكن أن يؤدي به الغزو الأمريكي إلى انفصال الشمال الكردي عن العراق لصالح قيام دولة كردية.

كما أن تركيا بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٤١ بشأن عودة المفتشين إلى العراق؛ بدأت بقبول فكرة استخدام القواعد الأمريكية في تركيا للانطلاق لتوجيه هجمات على العراق، وذلك تلبية لمطالب أمريكية، وطمعاً في دعم أمريكي لمساندتها من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

أما في موضوع الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)؛ فإن لدى تركيا علاقات تعاون قوية مع (إسرائيل)، وتتفوق على جميع علاقاتها مع الدول العربية، وكانت تركيا قد أقدمت على التوقيع على تحالف استراتيجي عسكري مع (إسرائيل) في عام ١٩٩٦م؛ وذلك تمشياً مع رغبة تركيا في ممارسة دور مهم في النظام الإقليمي للشرق الأوسط، وقد جاء هذا التحالف أيضاً بناء على رغبة (أمريكية ـ إسرائيلية) مشتركة في ممارسة ضغوط على بعض الدول العربية، ومنذ ذلك التاريخ؛ فإن وتيرة الاتصالات والتعاون قد أخذت بالازدياد لتشمل مجالات اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومما يساهم في ذلك: التقارب في الرؤى والتصورات بين النُّخْبَتَيْنِ: (التركية والإسرائيلية)؛ خاصة فيما يتعلق باعتبار سوريا عدواً محتملاً للدولتين، وما تثيره برامج التسلح من قلق في كل من سوريا والعراق وإيران، والخوف من خطر انتشار التيارات الأصولية في آسيا الوسطى، ويبدو أنه في المدى المنظور ستبقى تركيا تتجه نحو تعزيز علاقاتها بـ(إسرائيل) في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وخاصة أن الولايات الأمريكية تبارك هذا التعاون وتدعمه.

وبشكل عام؛ فإن السياسات الخارجية التركية مقيدة بتحالفها الأمني مع الولايات المتحدة المتمثل في عضوية حلف شمال الأطلسي، ورغبتها الملحّة في الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي. وفي ظل غياب التحرك العربي، وعدم بذل الجهد الكافي للتأثير في المصالح التركية في المنطقة العربية؛ فإن تركيا ستبقى سياستها منحازة نحو (إسرائيل).

أما بالنسبة لإيران؛ فقد اتسمت العلاقات العربية الإيرانية بالحدة والتوتر خلال العقدين الأخيرين، وخاصة مع دول الجوار المباشر مثل العراق، وبعض دول مجلس التعاون الخليجي التي ظهرت معها خلافات على

موضوع الحدود، بالإضافة إلى أن إيران ـ بحكم موقعها على الخليج ـ قوة إقليمية تسعى إلى أن يكون لها دور فاعل وبارز في السياسات التي تتعلق بأمن الخليج، وقد أدى ذلك إلى حدوث صدامات وخلافات بين إيران وبعض الدول العربية، وما حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق التي استمرت ثماني سنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م، وما احتلال إيران وضمها للجزر العربية الثلاث في الخليج إلا دليل واضح على مطامحها وتطلعاتها في الهيمنة الإقليمية.

وتدرك إيران منذ حرب الخليج الثانية وتداعياتها على النظام الخليجي؛ أن الولايات المتحدة قد أصبحت طرفاً أساسيّاً في توجيه التفاعلات في هذا النظام، ومنذ مجيء الرئيس محمد خاتمي عام ١٩٩٧م والتزامه بسياسة نزع التوترات، وتغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع؛ بدأت إيران تسعى إلى تقليص الدور الأمريكي في الخليج؛ من خلال تقوية علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية[١].

أما بالنسبة لموقف إيران من المسألة العراقية؛ فمن المعروف أن إيران من الدول المتهمة في أحداث ١١ أيلول / سبتمبر؛ مثلها في ذلك مثل الدول العربية، بل إنها إحدى ثلاث دول حصلت على لقب عضو في «محور الشر»، ولذلك فقد أدركت أن الغزو الأمريكي للعراق سيكون مقدمة للاعتداء على إيران، كما أن هذا الغزو سيؤمّن وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق، وسيكون مقدمة لترتيبات جديدة في المنطقة تسمح لـ (إسرائيل) أن توجد في العراق بالقرب من إيران.

ورأت إيران أن هناك ثلاثة مصادر للخطر على الأمن القومي الإيراني والمصالح الإيرانية تكمن في العدوان الأمريكي على العراق[٢]:

ـ خطر الوجود العسكري الأمريكي والنفوذ الإسرائيلي في الخليج.

ـ خطر العدوان المباشر على إيران، سواء كان العدوان أميركيّاً ـ إسرائيليّاً أم أمريكيّاً فقط، أو إسرائيليّاً فقط؛ في ظل الجنوح الإسرائيلي لتدمير المنشأة النووية الإيرانية.

ـ خطر من عدوان (أمريكي ـ إسرائيلي) ضد حزب الله وسوريا، وتدمير قدرات المقاومة الفلسطينية.

ومن هنا كان الرفض الإيراني المطلق للغزو الأمريكي، والسعي إلى تجنب حدوثه؛ مع حرص شديد على عدم التورط في أي صراع عسكري مع الولايات المتحدة.

كما حرصت إيران على التمسك بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة مع العراق في هذه الظروف؛ حتى لا تُؤوَّل على أنها انحياز للموقف الأمريكي؛ الأمر الذي قد يسيء إلى

(١) محمد السعيد إدريس: إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، السياسة الدولية، العدد ١٥٠، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ١٠٤.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٥.

العلاقات الإيرانية ـ العربية .

أما موقف إيران من الصراع (العربي ـ الإسرائيلي)؛ فإن إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م قد جعلت للقضية الفلسطينية مكانة خاصة في سياستها الخارجية، واتخذت موقفاً ثابتاً وداعماً للشعب الفلسطيني واستمرت إيران بالتمسك برفض العملية السلمية، وعدم ثقتها بقدرة المنهج السلمي على حسم الصراع لصالح الشعب الفلسطيني، وكانت تفضل أسلوب المواجهة على الحل السلمي، ومن هذا المنطلق؛ فإنها كانت تقدم الدعم والمساندة لـ (حزب الله) في جنوب لبنان .

وقد أكد مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي في أكثر من مناسبة تأييد إيران المطلق للشعب الفلسطيني في حقه بإقامة دولته المستقلة، وأعلن عن دعمه لانتفاضة الأقصى، وأن النظام الصهيوني هو سبب الصراع الرئيس في الشرق الأوسط .

ثالثاً: مستقبل الصراع في المنطقة

سبق تفصيل الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة، وبيان ماهية هذه الأوضاع، وما تفرضه على المنطقة العربية من تهديدات ومخاطر، وتم تحليل الواقع العربي والمشكلات التي يواجهها بسبب طبيعة العلاقات العربية ـ العربية، وبسبب ما تفرضه المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة من تحديات ومخاطر؛ من المرجح أنها سوف تسهم في إضعاف النظام العربي.

فعلى المستوى العربي؛ لاحظنا أن الدول العربية تعمل بشكل مبعثر، وهي بحاجة ماسة إلى التنسيق والتعاون في سياساتها المختلفة.

أما على المستوى الإقليمي؛ فقد لاحظنا الخلل الذي ينتاب القوى العربية مقارنة مع الأطراف الإقليمية الأخرى غير العربية، والتي تسعى بشكل واضح إلى إبراز ملامح هويتها القومية المتميزة، وفي السعي إلى الحصول على دور فاعل وبارز في النظام الإقليمي؛ من خلال جذب العرب إلى المشروع الذي يتبناه هذا الطرف أو ذاك.

وعلى المستوى الدولي؛ فهناك عوامل كثيرة تدفع باتجاه تجزئة الوطن العربي وإضعافه، وبحيث لا تظهر أي قوة عربية في المنطقة يمكن أن تشكل تهديداً لمصالح القوى الكبرى الآخذة في الازدياد في المنطقة، وتمارس القوى الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، ضغوطها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتعسفية المختلفة.

لقد بات من الواضح أن العرب يُوَاجَهُون بالفعل بوضع عدائي من قِبَلِ بعض القوى الرئيسة في النظام الدولي، وعليهم أن يدافعوا عن أنفسهم من جانب، بينما عليهم أن لا يُضيعوا فرص الحوار والتقارب في حال تسمح الفرص بها من جانب آخر، فالتحديات التي تواجه المنطقة العربية كثيرة ومتنوعة، ولا بد من أن يحدد أسلوب ومنهاج عمل للعمل العربي المشترك، وأن يتم الاتفاق على صياغة رؤية عربية متكاملة لمعالجة الواقع، والانطلاق نحو المستقبل بما يتناسب مع حجم التحديات التي تواجه الأمة، وأن يكون التعامل مع القوى الكبرى و(إسرائيل) من خلال إعادة وحدة الصف، وتعزيز التضامن العربي بشكل قوي ومتين.

إن الصراع في ضوء الأوضاع الراهنة سوف يستمر في المنطقة وعلى المدى المنظور، وإن الحلول الجزئية لن تُجدي نفعاً؛ سواء في التعامل مع (إسرائيل) أو الولايات المتحدة، وحتى مع جميع القوى الفاعلة في النظامين الإقليمي والدولي، وإن السيناريو الوحيد المُرَجَّح هو تفاقم الصراع واستمراره، وتدهور الأوضاع في المنطقة العربية، فهناك جهات متطرفة تسعى إلى تحويل المنطقة العربية إلى ميدان حرب طويلة تحت عناوين مختلفة؛ مثل (حرب الإرهاب والتطرف) أو (صراع الحضارات)، أو (تدمير أسلحة الدمار الشامل)، ويسعى المنادون

بهذه الحرب إلىٰ تجميع العالم كله جبهة واحدة ضد العرب والمسلمين.

وعلىٰ العرب أن يدركوا أن إخفاقهم في التوصل إلىٰ استراتيجية عمل موحدة؛ هي السبب في عدم قدرتهم علىٰ حسم الصراع، وأن السبب أيضاً فيما يواجهون اليوم من تحديات هو إعطاء الولايات المتحدة الفرصة في الجمع بين تحقيق مصالحها في المنطقة، والوصول إلىٰ وضع الهيمنة، وبين دعمها المطلق لـ(إسرائيل).

وإلىٰ أن يتفق العرب علىٰ بلورة خطة عمل موحدة جادة وفعَّالة لإعادة وبناء سياستها وتفعيلها علىٰ أساس مشترك؛ ستبقىٰ المنطقة العربية وجميع مقدراتها عرضة للتهديد الأمريكي والإسرائيلي.

فقد مرت عقود منذ قيام الكيان الإسرائيلي ١٩٤٨م، وحدثت أربع حروب هزت المنطقة، وكانت النتيجة هي خسارة العرب في كل مرة، وحتىٰ حين عزم العرب علىٰ القبول بالسلام؛ تم الدخول إليه في لحظة ضعف مع (إسرائيل)، وفي توقيت غير مناسب ولا يخدم مصلحة العرب؛ مما أدىٰ إلىٰ خسارة العرب وإخفاقهم حتىٰ في المفاوضات.

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة؛ إما بسبب الصراع في فلسطين، وإما بسبب حصار العراق؛ ثم احتلاله، وإما بسبب ما يحدث في دول عربية أخرىٰ من حروب داخلية؛ مثل السودان والجزائر وغيرها هي حالة مرشحة للاستمرار، وخاصة أن العرب كانوا يعتمدون بشكل أساسي علىٰ الولايات المتحدة لحل جميع هذه المشكلات، والآن وبعد ما حصل في ١١ أيلول/ سبتمبر؛ ماذا يتوقع العرب من أمريكا ما دامت أصواتهم مشتتة وضعيفة؟!

إن الوطن العربي لن يلقىٰ آذاناً صاغية من الولايات المتحدة والغرب، وجميع القوىٰ الفاعلة؛ إلا عندما يدركون أن الرسالة تصدر بشكل واحد وصوت واحد من الدول العربية، عندها فقط سوف تسمع الولايات المتحدة والقوىٰ الأخرىٰ الرسالة باحترام.